

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، الشركات الحكومية والحكم المحلي

المحامي علي حيدر

سنّ الكنيست في السنوات الخمس الأخيرة قانونين يهدفان إلى تعزيز تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي مجالس إدارة الشركات الحكومية. وتعكس هذه القوانين اعترافاً ووعياً باستحالة مواصلة تسوية النسبة المتدنية للمواطنين العرب في أجهزة الحكم المركزي. بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الدولة من خلال هذين القانونين باستحالة دوام أنماط التمييز المتأصلة. تاريخياً، تبنت الحكومات المتعاقبة، كما سنستعرض لاحقاً، عدداً من القرارات التي أقرت بضرورة العمل المثابر والحازم على تغيير الوضع القائم. ولا حاجة للإسهاب حول مدى أهمية حق تمثيل الأقلية في الحكم المركزي، المسؤول بدوره عن توزيع الموارد التي تحتاجها الأقلية. ومن شأن تمثيل كهذا منحها بعض القوة في موازنة ضعفها، وقدرة على المساهمة بحصتها في بناء أسس توزيع الموارد وسبل صرفها. يعزّز منح الأقلية فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، يعزّز الديمقراطية ويضفي عليها الاستقرار، ويساهم في خلق سياسة اجتماعية اقتصادية أفضل.

من خلال هذه المقالة، سنقوم بفحص مدى تطبيق القوانين¹، ونستعرض القرارات المختلفة التي اتخذتها الحكومة في السنتين الأخيرتين، ومدى تطبيقها، ونقدّم كذلك معطيات جديدة ومقارنة بين المجموعتين القوميتين العرب واليهود، معطيات تعرض صورة مفصلة وشاملة على امتداد السنين. وستتابع التطورات والتوجهات في موضوع التمثيل الملائم في ثلاثة مجالات أساسية: سلك خدمة الدولة، الشركات الحكومية، والحكم المحلي.

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة

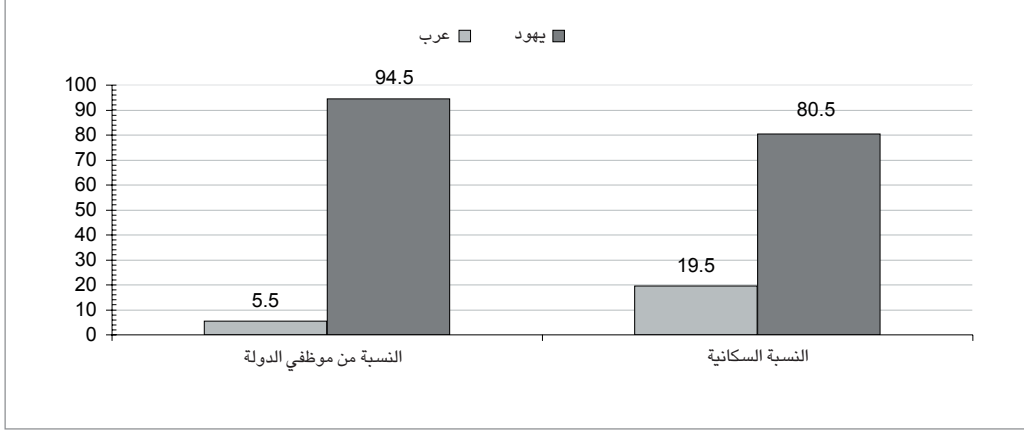
نُشر التقرير السنوي التلخيصي لمفوضية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة للعام 2004، في مطلع أيلول عام 2005. وحسب معطيات نهاية العام 2004 الواردة في التقرير، عمل 3,154 عربياً في سلك خدمة الدولة من أصل 56,914 من المستخدمين، ويشكّل هؤلاء نسبة 5.5%² وكما أشرنا في السنوات السابقة³، يشمل هذا العدد مستخدمي الوزارات الحكومية، لكنّه لا يشمل مستخدمي الشركات الحكومية والمعلمين في وزارة التربية والتعليم، وموظفي دائرة التشغيل، وموظفي التأمين الوطني، والسلطات الحكومية المختلفة.

1 من الجدير ذكره أنّه أقيمت لجنة فرعية (لجنة الدستور والقانون والقضاء) للكنيست لتابعة تطبيق قانون سلك خدمة الدولة (تعيينات)، ويترأسها عضو الكنيست عزمي بشارة. عقدت هذه اللجنة عدداً من الاجتماعات، ودعت ممثلي مأمورية خدمة الدولة وممثلي الوزارات الحكومية المختلفة وممثلين عن الجمعيات المدنية.
2 يشمل هذا المعطى المسلمين غير العرب (بدور الحديث - في الغالب - عن الشركس : 80 موظفاً؛ ويشكلون نسبة 2.5%)، وكذلك مسيحيين غير عرب (على الأغلب معظم هؤلاء من المهاجرين الروس: 190 مستخدماً؛ ويشكلون نسبة 6%).
3 راجعوا: علي حيدر، متابعة تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي الشركات الحكومية والجهاز القضائي. تقرير جمعية سيكوي، 2002-2003، تحرير شولي ديتختر ود. أسعد غانم، إصدار سيكوي، القدس-طبره، حزيران 2003.



الرسم رقم 1

مستخدمون عرب ويهود في سلك خدمة الدولة، 2004 (بالنسب المئوية)



المصدر: التقرير السنوي التلخيصي لمأمورية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب للعام 2004

الجدول رقم 1

عدد موظفي الدولة بشكل عام وعدد موظفي الدولة في صفوف المواطنين العرب حسب السنة (بأرقام مطلقة ونسب مئوية)

السنة	عدد المستخدمين العرب	المجموع الكلي لمستخدمي الدولة	نسبة العرب من المجموع الكلي
1992	1,117	53,549	2.1
1993	1,369	53,914	2.5
1994	1,679	55,278	3
1995	1,997	56,183	3.5
1996	2,231	56,809	4
1997	2,340	57,286	4.1
1998	2,537	57,580	4.4
10/1999	2,818	58,115	4.8
4/2001	3,128	54,337	5.7
12/2001	3,176	55,886	5.7
12/2002	3,440	56,362	6.1
12/2003	2,798	50,382	5.55
12/2004	3,154	56,914	5.5

المصدر: التقرير السنوي التلخيصي لمأمورية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب للعام 2004.

على الرغم من الارتفاع الطفيف، الذي يُستشف من المعطيات المعروضة أعلاه، في عدد المستخدمين العرب مقارنة بالعام الفائت، ما زال هذا العدد بعيداً عن تمثيل العرب داخل المجموع الكلي لأبناء الخامسة عشرة فما فوق (11%) المحسوبين على قوّة العمل الكامنة، وبعيداً كل البعد عن النسبة السكانية للمواطنين العرب (19.5%) من المجموع العام للسكان في البلاد.

ويتّضح كذلك أنّ الزيادة الطفيفة في عدد المستخدمين العرب، في العام 2004، مرّدها إلى استيعاب عمّال شركات القوى

العامة، الذين يشغل معظمهم وظائف هامشيّة. فعلياً، جرى تخصيص 37.5 من الوظائف لاستيعاب المواطنين العرب في وظائف معدّة لهم، بينما جرى استيعاب الباقيين من خلال المسار العاديّ.

الجدول رقم 2

عدد مستخدمي الدولة بشكل عام، والمستخدمين العرب الذين جرى استيعابهم في سلك خدمة الدولة حسب السنة (بأعداد مطلقة وبالنسب المئوية)

السنة	مجموع المستخدمين الذين جرى استيعابهم	مجموع المستخدمين العرب الذين جرى استيعابهم	نسبة المستخدمين العرب من مجموع المستخدمين الذين جرى استيعابهم
2000	5733	297	5.2%
2001	5841	315	5.4%
2002	4400	251	5.7%
2003	4531	193	4.2%
2004	4668	249	5.3%

المصدر: التقرير السنويّ التلخيصيّ لأموريّة خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب للعام 2004.

نذكر مرة أخرى أنّ الجمهور العربيّ يستحقّ تمثيلاً لائقاً في صفوف المستخدمين في سلك خدمة الدولة، وجرى ترسيخ حقّه في التمثيل في قانون خدمة الدولة (تعيينات)⁴.

في تاريخ 27.1.2004، قرّرت اللجنة الوزارية لشؤون العرب ما يلي:

" إنّه وحسب تعليمات المادة 15(ب) لقانون خدمة الدولة (تعيينات)، 1959 (فيما يلي - قانون التعيينات)، وحسب المادة 3 لقرار اللجنة الوزارية لشؤون الوسط غير اليهودي في مسألة تعزيز المساواة ودمج مواطني إسرائيل من الوسط غير اليهودي في تاريخ 19.8.2003:

1. يجري تحديد هدف بحسبه يكون 8% على الأقلّ من مستخدمي الدولة - بعد مضيّ ثلاثة أعوام من تاريخ اتّخاذ هذا القرار - من السكّان غير اليهود، أي: البدو والدروز والشركس والعرب. ومع انتهاء خمسة أعوام من تاريخ اتّخاذ هذا القرار تصبح نسبة 10% على الأقلّ من مستخدمي الدولة من السكّان غير اليهود.
2. من أجل تحقيق الهدف المذكور في البند الأول أعلاه، يحدّد هدف بحسبه يجري توظيف 8% من المستخدمين الذين يُستوعبون في سلك خدمة الدولة - خلال فترة عام من تاريخ اتّخاذ هذا القرار - من صفوف الجمهور غير اليهودي، وفي السنة التي تليها ستكون نسبتهم 15%. ويسري هذا القرار على جميع الوزارات والوحدات الملحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المرشّحين من صفوف السكّان غير اليهود الذين يملكون المؤهّلات المطلوبة للعمل في الوزارة أو الوحدة الملحقة. وستبني الخطّة مأموريّة خدمة الدولة بالتعاون مع الوزارات الحكوميّة والوحدات الملحقة...".

يُستدلّ من المعطيات المعروضة أعلاه أنّ الحكومة لم تلتزم بالهدف الذي حدّدته لنفسها، وهو أن يكون 8% من المستوعبين للعمل في سلك خدمة الدولة في العام 2004 من العرب. في تلك السنة تم استيعاب 4669 مستخدماً في الوزارات الحكوميّة، ومنهم 249 مستخدماً عربياً شكّلوا نسبة 5.3% فقط من المجموع العام. وعلى الرغم من قرار الحكومة تجسيد استيعاب المستخدمين الجدد في الوزارات الحكوميّة حتى نهاية كانون الأوّل 2006، إلا أن هذا القرار لا يسري

4 قانون خدمة الدولة (تعيينات) (تعديل رقم 11)، 2000، ص 78.



على وظائف معدة للجمهور العربي. عملياً، تم استيعاب العديد من الموظفين اليهود، أي أن تجميد التعيينات لم يحل دون دخول الكثير من المستخدمين اليهود، وعلى الرغم، كذلك، من قرار الحكومة تخصيص عدد من الوظائف للمواطنين العرب. النتيجة بقيت واحدة. وإذا لم تتخذ الحكومة خطوات عملية، وعلى وجه السرعة، فليس من المستبعد أن لا تتحقق الأهداف في السنة المقبلة أيضاً.

توزيع المستخدمين العرب حسب الوزارات الحكومية

يعمل 2843 مستخدماً عربياً، يشكلون نسبة 90.13% من مجموع المستخدمين العرب، في ست وزارات حكومية فقط. ويعمل نحو 56% من هؤلاء في وزارة الصحة، بما في ذلك المستشفيات الحكومية. أما في سائر الوزارات الحكومية، فما زال تمثيل المواطنين العرب هزئياً للغاية أو شبه معدوم. ولا يعمل أي موظف عربي في كل من مأمورية المياه وسلطة التقييدات التجارية، ومأمورية الإطفاء والإنقاذ. في وزارة الأمن الداخلي، يعمل موظف عربي واحد، وموظفان في وزارة الاتصالات، وفي وزارة المالية ثلاثة موظفين عرب وأربعة في وزارة البنى التحتية القومية (راجعوا الجدول رقم 3).

في الوزارات والأقسام التالية لم يجر استيعاب أي من المستخدمين العرب في العام 2004: مكتب رئيس الحكومة؛ مأمورية خدمة الدولة؛ وزارة المالية؛ وزارة الأمن الداخلي؛ التلفزيون التعليمي؛ مأمورية المياه؛ خدمات الإرشاد والمهنة؛ سلطة التقييدات التجارية؛ مأمورية الإطفاء والإنقاذ؛ خدمات الأرصاد الجوية، المعهد الجيولوجي؛ سلطة الكهرباء؛ مركز المسح الإسرائيلي؛ دائرة البناء القروي.

يعمل 2500 مستخدم عربي، يشكلون 79.3% من مجموع المستخدمين العرب في سلك خدمة الدولة في لواء الشمال وحيفا، وما زال تمثيلهم في الوزارات الحكومية في القدس ضئيلاً جداً. ولم يحصل أي تغيير في التوجه السائد، حيث ما زال المواطنون العرب يشغلون وظائف ملحقة ووظائف قطاعية. ويوظف هؤلاء -في المعتاد- في مناطق سكناهم، أو ضمن وظائف لا يستطيع أحد إشغالها سوى المواطنين العرب.

ويستدل من المعطيات كذلك أن المواطنين العرب الذين يعملون في سلك خدمة الدولة يشغلون وظائف مهنية، ويعملون -في الأساس- على تقديم الخدمات الصحية وخدمات الرفاه والدين والتربية، ويغيبون عن الوظائف والمواقع المرموقة حيث تُحدد السياسات وتتخذ القرارات. وما زال غيابهم ملحوظاً في عدد من الوزارات الحكومية المهمة وذات التأثير (نحو: وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل؛ وزارة الإسكان؛ وزارة البنى التحتية القومية؛ وزارة الاتصالات؛ وزارة المالية؛ وزارة السياحة)، وفي الوحدات الملحقة (نحو: ماعانس؛ دائرة أراضي إسرائيل؛ مأمورية المياه؛ خدمات الإطفاء والإنقاذ وغيرها).

الجدول رقم 3

المستخدمون العرب في سلك خدمة الدولة حسب الوزارات الحكومية (بالأرقام المطلقة والنسب المئوية)

ملاحظات	النسبة المئوية	مجموع المستخدمين في الوزارة	مجموع المستخدمين العرب	الوزارة / المؤسسة
	0	148	0	مأمورية المياه
	0	64	0	سلطة التقييدات التجارية
	0	17	0	مأمورية الإطفاء والإنقاذ
	0	7	0	ميناء الخضيرة
	0	18	0	سلطة الكهرباء
	0.94	106	1	الأمن الداخلي
	5.55	18	1	مركز الإعلام
	0.97	103	1	المعهد الجيولوجي
		86	1	دائرة البناء القروي
	2.02	99	2	خدمة الأحوال الجوية
	1.39	143	2	وزارة المواصلات
	5.26	57	3	وزارة العلوم
	1.7	177	3	مأمورية خدمة الدولة
	0.37	809	3	وزارة المالية
	0.57	526	3	وزارة الاستيعاب
	1.96	204	4	التلفزيون التعليمي
	4.6	87	4	المطابع الحكومية
	2.75	145	4	وزارة البنى التحتية
	1.8	277	5	مركز المسح الإسرائيلي
	1.1	625	7	مكتب رئيس الحكومة
	0.75	933	7	وزارة الخارجية
	1.16	196	7	وزارة السياحة
	1.2	666	8	وزارة الإسكان
	4.1	219	9	خدمة الإرشاد والمهن
	4.52	265	12	الخدمات البيطرية
		715	14	دائرة أراضي إسرائيل
	3	464	14	وزارة جودة البيئة
	3.15	571	18	وزارة الزراعة
	2.24	847	19	وزارة المواصلات
	4.14	579	24	ماعاتس
	3.6	750	27	دائرة الإحصاء المركزية
	3.71	754	28	دائرة الدراسات الزراعية
	1.67	1796	30	الجمارك وضريبة القيمة المضافة
	1.95	1300	41	وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل
	1.9	2213	77	وزارة العدل
	6.14	2051	126	وزارة التعليم
	3.37	4032	136	إدارة المحاكم
	5.87	3303	194	ضريبة الدخل
	7.53	2653	200	وزارة الرفاه
يشمل رجال الدين	21.71	1566	340	وزارة الداخلية
يشمل مستخدمي المستشفيات الحكومية	6.71	26374	1770	وزارة الصحة

المصدر: التقرير السنوي التلخيصي لمأمورية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب للعام 2004



تمثيل النساء العربيات في سلك خدمة الدولة

حتى نهاية العام 2004، بلغ عدد النساء العربيات اللواتي يعملن في سلك خدمة الدولة 1048 مستخدمة. ويشكل هذا العدد نسبة 33.2% من مجموع المستخدمين العرب في السلك. ويبلغ إجمالي عدد النساء في سلك خدمة الدولة 33.051 موظفة، وهو ما يعادل 65% من مجموع الموظفين هناك. وتبلغ نسبة تمثيل النساء اليهوديات ضعفي نسبة العربيات. وعلى الرغم من نجاح النساء اليهوديات في الوصول إلى مواقع مرموقة في سلك خدمة الدولة، لا زالت النساء العربيات يشغلن وظائف ثانوية. وعلى الحكومة العمل على زيادة عدد النساء بعامة، وعدد العربيات منهنّ بخاصة، في الوظائف المرموقة.

في العام 2004، وُظفت 84 امرأة عربية في سلك خدمة الدولة، ويشكّلن 33.7% من مجموع المستخدمين العرب الذين جرى استيعابهم في العام 2004.

وتملك 36.7% من المستخدمين العربيات (385 موظفة) ثقافة أكاديمية، ويشكّلن 30% من مجموع العرب الأكاديميين الذين قبلوا للعمل في سلك خدمة الدولة في تلك السنة. ويشغل 94.7% من مجموع النساء المستخدمات وظائف في ست وزارات حكومية، وما زال تمثيلهن في سائر الوزارات هامشيًا أو شبه معدوم، وذلك أسوة بجميع المستخدمين العرب في سلك خدمة الدولة.

لا تعمل أي امرأة عربية في كل من الوزارات التالية: وزارة البنى التحتية؛ وزارة الزراعة؛ وزارة الخارجية. وليس ثمة نساء عربيات في كل من المؤسسات الحكومية التالية: سلطة التقييدات التجارية؛ سلطة الإطفاء والإنقاذ؛ خدمات الأحوال الجوية؛ سلطة الكهرباء؛ مركز المسح الإسرائيلي.

في كل من الوحدات والوزارات التالية تعمل امرأة عربية واحدة فقط: مأمورية خدمة الدولة؛ التلفزيون التعليمي؛ خدمة الإرشاد والمهنة؛ وزارة العلوم؛ المعهد الجيولوجي؛ وزارة الاتصالات. وتعمل في وزارة المواصلات امرأتان عربيتان، وفي وزارة الإسكان ثلاث نساء عربيات.

الجدول رقم 4

المستخدمات العربيات في سلك خدمة الدولة حسب الوزارات الحكومية (بالأرقام المطلقة والنسب المئوية)

النسبة الإجمالية للنساء العربيات في سلك خدمة الدولة	عدد النساء العربيات	الوزارة / المؤسسة الحكومية
1.2	13	وزارة الداخلية
3.05	32	ضريبة الدخل
3.24	34	وزارة التعليم
5.24	55	الوزارات الأخرى
7.72	81	وزارة الرفاه الاجتماعي
8.11	85	وزارة العدل (بما في ذلك إدارة المحاكم)
71.37	748	وزارة الصحة
100	1048	المجموع

المصدر: التقرير السنوي التلخيصي لمأمورية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب في مأمورية خدمة الدولة للعام 2004

تمثيل المواطنين العرب في مجالس إدارة الشركات الحكومية

في أيار عام 2000، صادق الكنيست على تعديل قانون الشركات الحكومية- 1975،⁵ الذي يضمن تمثيلاً ملائماً للجمهور العربي في تركيبة مجالس إدارة الشركات الحكومية.

في تاريخ 19.8.2003، اتخذت اللجنة الوزارية لشؤون العرب - برئاسة أريئيل شارون رئيس الحكومة - عدداً من القرارات في مسألة تعزيز مساواة مواطني إسرائيل العرب. وابتغاء تحفيز عمليات التنفيذ، فرضت اللجنة على الشركات الحكومية والأجسام التي يسري عليها القانون فرضت العمل على تحقيق تمثيل لائق للجمهور العربي في مجالس الإدارة، وذلك تماشياً مع تعليمات قانون الشركات الحكومية القاضي بتعيين أكبر عدد ممكن من المديرين والمديرات من الجمهور العربي في مجالس الإدارة. وحددت اللجنة ضرورة أن يعين في كل من مجالس إدارة الـ 105 شركات حكومية عربي واحد على الأقل. بُعيد اتخاذ هذه القرارات الحكومية، أمر رئيس الحكومة لجنة فحص التعيينات التي يرأسها القاضي رافيفي أن توجّل التعيينات لمجالس الإدارة ما دام شرط التمثيل اللائق للمواطنين العرب غير مستوفى.

يُرد التقرير الإحصائي لسلطة الشركات الحكومية معطيات سارية حتى تاريخ الثاني من آب عام 2005، أي بعد مرور خمسة أعوام من المصادقة على تعديل القانون، ومرور عامين بعد اتخاذ القرار الحكومي وإعلان رئيس الحكومة أنه حتى شهر آب 2004 سيعين عربي واحد على الأقل منصب مدير في مجالس إدارة كل واحدة من الـ 105 شركات حكومية. ويُستشف من التقرير أن هناك 50 مواطناً عربياً يشغلون مناصب أعضاء في مجالس إدارة الشركات الحكومية من أصل 551 مديراً، ويشكل هؤلاء نسبة 9% من المجموع العام للأعضاء. وهناك 10 عضوات عربيات من أصل 189 عضوة، ويشكلن 5.3% من مجموع المديرات في مجالس إدارة الشركات الحكومية. وأخفقت الحكومة في تحقيق الهدف الذي وضعته لنفسها، ولم يرتفع عدد الأعضاء العرب بنسبة تداني الهدف المنشود. ويبدو أن الحكومة لم تف بالتزاماتها، وهي تستهتر بقوانين الكنيست والقرارات التي اتخذتها بنفسها، عندما يتعلق الأمر بالمواطنين العرب.

جدير بالإشارة أنه قبل اتخاذ القرار الحكومي، وبالتحديد حتى آذار عام 2003، شغل 38 عضواً عربياً مناصب في مجالس إدارة الشركات الحكومية، من أصل 641 عضواً، وشكلوا نسبة 5.9% من المجموع العام.

الجدول رقم 5

نساء عربيات ويهوديات في مجالس إدارة الشركات الحكومية (بأرقام مطلقة ونسب مئوية)

المجموع	نساء يهوديات	نساء عربيات	
189	179	10	عدد المديرات
34.30	32.49	1.81	النسبة من مجموع المديرين
100	94.71	5.29	النسبة من مجموع النساء

المصدر: تقرير إحصائي لسلطة الشركات الحكومية. المعطيات صحيحة حتى 2.8.2005.

في السنتين ونصف السنة الأخيرة، ارتفع عدد النساء العربيات اللواتي يشغلن مناصب عضوات في مجالس الإدارة من 6 إلى 10 عضوات. في هذه الفترة، كان هناك نحو 377 منصباً شاغراً في مجالس إدارة الشركات الحكومية والشركات الملحقة الحكومية والمختلطة. ويتمثل العرب في 47 شركة من أصل 105 شركة حكومية. يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن الحكومة ليس لديها رغبة حقيقية وصادقة لتغيير الواقع عندما يتعلق الأمر بحقوق

5 قانون الشركات الحكومية (تعديل رقم 11) 2000، ص 207.



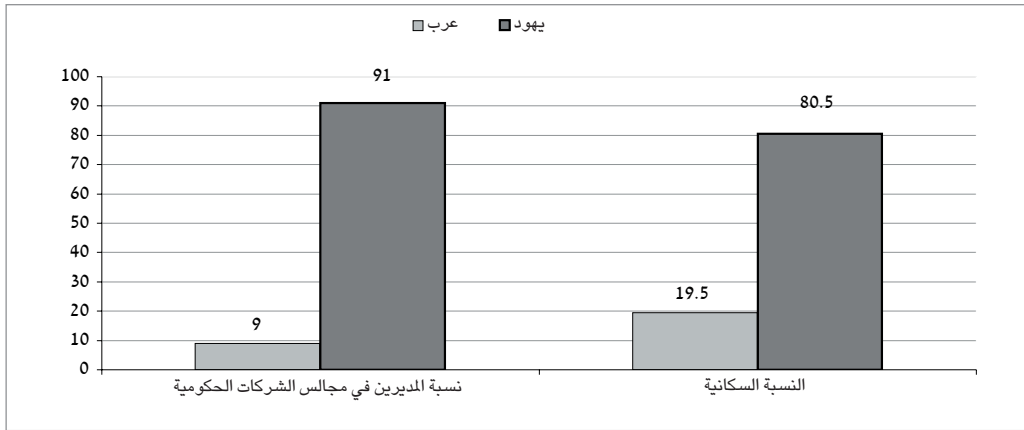
المواطنين العرب. وعندما يصمّم رئيس الحكومة على تحقيق أمر ما، يقوم بخلق الأطر الملائمة، ويمولها ويهتم بأن تباشر بالعمل، لكن عندما يدور الحديث عن قضايا المواطنين العرب، تقطع الحكومة الوعود وتفشل في التنفيذ.

لا تستطيع الحكومة أداء أن ليس ثمة مناصب شاغرة، فهناك 377 منصباً في الانتظار. وكذلك لا تستطيع أداء انعدام وجود مرشّحين ملائمين. تجسّد مسألة تعيين الأعضاء العرب في الشركات الحكومية مسك الحكومة وأداءها تجاه المواطنين العرب وحقوقهم، وربما لم يبقَ هناك من خيارات سوى العودة إلى المحكمة العليا كي تُجبر هذه الأخيرة الحكومة على تطبيق القانون واحترام القرارات التي اتّخذتها هي بنفسها. هناك حاجة حقيقية أن يكون المواطنون العرب شركاء في عملية اتّخاذ القرارات وتحديد السياسات؛ وبالإضافة إلى ذلك، المواطنون العرب زبائن ومستهلكون لقسم كبير من هذه الشركات، ومن اللائق أن يؤثروا في سياساتها.

نقترح بدورنا أن يقام بنك معلومات، يشمل تفاصيل المرشّحين من ذوي المؤهّلات المناسبة لمنصب أعضاء في مجالس إدارة الشركات الحكومية، كي يقوم الوزراء المسؤولون عن هذه الشركات باستخدامه. وسيشمل هذا البنك تفاصيل المواطنين العرب وجميع المواطنين في الدولة. وستساعد هذه الأداة الوزراء في اختيار المرشّحين، وتساعد كل مواطن ومواطنة في إلحاق ترشيحهم لهذا البنك الذي سيعتمد مبدأ الشفافية ويكون في متناول الجمهور.

الرسم رقم 2

مديرون عرب ويهود في مجالس إدارة الشركات الحكومية 2005 (بالنسب المئوية)



المصدر: تقرير إحصائيّ لسلطة الشركات الحكومية. المعطيات صحيحة حتى 2.8.2005.

الجدول رقم 6

قائمة الشركات الحكومية التي يشغل فيها عرب مناصب مديرين في مجالس الإدارة

عدد المديرين	اسم الشركة
1	أغركسكو - شركة لتصدير المنتجات الزراعية
1	أوتسار - مصانع بحرية
1	أتاريم - شركة لتطوير المواقع السياحية في تل أبيب - يافا
1	بنك هكلا ثوت ليسرائيل
1	هائغود - شركة لنقل التكنولوجيا
1	الشركة الوطنية للتزويد بالفحم
1	الشركة الحكومية للمبدلات والنقد
1	الشركة الحكومية للسباحة
1	شركة تطوير شاطئ إيلات
2 (امرأة ورجل)	شركة تطوير شاطئ البحر الميت، قطاع سدوم وعراد
2	الشركة لتطوير عكا القديمة
1 (امرأة)	الشركة لخدمات جودة البيئة
1	هكفار هباروك على اسم ليفي إشكول
1	هامشاكيم - شركة لتشغيل المسنن وذوي القدرات المحدودة
1	سلطة التربة والتأهيل البحري - الصناعة العسكرية الإسرائيلية
1	شركة المشاريع الاقتصادية والثقافية
1 (امرأة)	شركة الكهرباء الإسرائيلية
1	شركة ميناء إيلات
1 (امرأة)	شركة ميناء أشدود
1 (امرأة)	شركة ميناء حيفا
1	نتفي أيلون
1	حلميش
1	مغدال شالوم
1	ماعتس - الشركة القومية للطرق في إسرائيل
1	مكوروت - شركة المياه
1	ن.ت.ع - مسالك المواصلات في المدن
1 (امرأة)	عميدار - الشركة القومية للإسكان في إسرائيل
1	عينال شركة تأمين
1	عاريم - شركة لتطوير المدن
1 (امرأة)	برازوت - شركة حكومية بلدية للإسكان في القدس
1 (امرأة)	تطوير شرقي القدس
1	ك.ل.ع. - صندوق استكمال للعاملين الاجتماعيين
1	ك.س.م. - صندوق استكمال للبيوكيميائيين والميكروبيولوجيين
1	صندوق الاستكمال للأكاديميين في العلوم الاجتماعية والآداب
1 (امرأة)	صندوق استكمال للهندسيين والفنيين
1	صندوق استكمال للقانونيين
1	صندوق استكمال لمستخدمي الدولة في التدرج الموحد
1	صندوق استكمال للصيادلة
1	صندوق تأمين الأضرار الطبيعية للزراعة
1	صندوق قيساريا آدموند دي روتشيلد
1	روتص للصناعات
1	قطارات إسرائيل
2	شكمون - شركة حكومية بلدية لترميم المسكن في حيفا
1	خدمات كهربائية ميكانيكية
1	تدمور - المدرسة المركزية للفندقة
1 (امرأة)	تاشتوت للنظف والطاقة
50	المجموع

المصدر: سلطة الشركات الحكومية. المعطيات صحيحة حتى آب 2005.



تمثيل المواطنين العرب في صفوف المستخدمين في الشركات الحكومية والسلطات الحكومية والسلطات المحلية

يضمّ الحكم المحليّ في إسرائيل 261 سلطة محلية، 80 منها عربيّة. ويشكّل المستخدمون العرب 1.2% فقط من موظفي مركز الحكم المحليّ، الذي يشمل كذلك شركات ملحقة. ولا يتعدّى عدد المستخدمين العرب 13 موظفًا من أصل 1009 يعملون هناك⁶. وعلى الرغم من أنّ السلطات المحلية العربيّة تساهم في تمويل وشراء الخدمات من جميع الأجسام والمؤسسات التابعة للحكم المحليّ، فإنّ تمثيل المواطنين العرب في المركز أبعد ما يكون عن التمثيل المناسب. ويعمل المستخدمون العرب بغالبيتهم في المجالات والشؤون ذات الصلة بالجمهور العربيّ، ويشغل معظمهم وظائف ميدانيّة، ولا يشغلون وظائف في المراكز القياديّة حيث توضع وتحدّد السياسات العامّة.

قرّرت اللجنة الوزاريّة لشؤون العرب، في جلستها المنعقدة في 27.1.2004، أن تلقي على عاتق وزارة العدل والوزارات الحكوميّة ذات الصلة فحصّ توسيع ترتيبات التمثيل اللائق للجمهور العربيّ كي يسري على أجسام إضافيّة (كالحكم المحليّ والاتحادات التي أقيمت حسب قانون الشركات الحكوميّة). وتقرّر أن تقدّم وزارة العدل والوزارات الحكوميّة ذات الصلة استنتاجاتها في هذا المضمار خلال ستّة أشهر. وبعد دراسة الموضوع، وبخاصّة بعد أن حصلت وزارة العدل على المعطيات التي تشير إلى غياب التمثيل المناسب للجمهور العربيّ، اقترحت الوزارة سنّ قانون ملزم بخصوص هذا التمثيل.

حسب الاستطلاع الذي أُجري في العام 2002 (أحدث الاستطلاعات)⁷، تبين أن نسبة العرب في الشركات الحكوميّة لا تتعدّى نسبة الـ 0.8% (400 من أصل 50.000). وقام كلّ من النائبين عزمي بشارة وأحمد الطيبي بتقديم مشروع قانون لضمان التمثيل المناسب للمواطنين العرب في صفوف مستخدمي الشركات الحكوميّة⁸، ووافقت الحكومة على تطوير مشاريع القانون كما سنوّضح فيما يلي.

هنالك في إسرائيل عدد من السلطات الحكوميّة التي يتمثّل العرب فيها بشكل هامشيّ أو شبه معدوم، نحو: بنك إسرائيل؛ مجلس التعليم العالي؛ السلطة الثانية للتلفزيون والراديو؛ سلطة التقييدات التجاريّة؛ سلطة مكافحة المخدرات؛ سلطة حماية الطبيعة؛ الحدائق القوميّة؛ سلطة البريد؛ سلطة الشركات الحكوميّة؛ سلطة الآثار؛ سلطة البثّ؛ سلطة المطارات.

يفرض القانون على عدد من الاتحادات، التي أقيمت قانونيًا، توفير تمثيل لائق للمواطنين العرب، إذ إنّ شروط العمل فيها مماثلة لشروط العمل في سلك خدمة الدولة. بعض الاتحادات الأخرى غير ملزمة بمسألة التمثيل المناسب. وقدّم عضو الكنيست أحمد الطيبي مشروع قانون للكنيست يضمن التمثيل المناسب للمواطنين العرب في الأجسام التي أقيمت قانونيًا التي لم ترسّخ فيها، بعد، ضرورة التمثيل قانونيًا⁹. في ما يتعلق بالسلطات المحلية، اقترحت وزارة العدل أن يسري القانون على سلطات محليةّ محدّدة وفقًا لعدد سكّانها ووفقًا لتركيبتها السكانيّة. والمقصود هنا أن يسري واجب التمثيل المناسب -أولاً وقبل كلّ شيء- على السلطات المحلية المختلطة، التي يسكن فيها العرب واليهود، وأن يحوّل وزير الداخليّة توسيع واجب التمثيل ليشمل المزيد من السلطات المحلية.

6 عرضت هذه المعطيات خلال جلسة في وزارة العدل في حزيران 2004.

7 راجعوا الملاحظة رقم 6 اعلاه.

8 جلسة الحكومة رقم 250 من تاريخ 25.5.05

9 قدّم المشروع إلى رئيس الكنيست ونائبه، ووضّح على طاولة الكنيست في 7.3.05.

تلخيص

على ضوء المعطيات المستعرضة آنفاً، يمكننا القول إنّه منذ أحداث أكتوبر 2000 تتميّز العلاقات بين الدولة والجمهور اليهودي من جهة، والأقلية الفلسطينية من جهة أخرى، تتميّز بالتأزم وغياب الثقة. تطبيق القوانين والقرارات المختلفة بما لا يكفي ولا يُرضي قد يجعل الكثيرين من ذوي القدرات يُحجمون عن تقديم ترشيحهم للوظائف الشاغرة. من هنا، ينبغي على جميع الأجسام الحكومية إجراء فحص معمق في منظومات تجنيد القوى البشرية، وتشخيص العوائق التي تصعب على المرشحين العرب الانخراط فيها. إضافة إلى ذلك، تنبغي معالجة متطلبات الوظائف ومقاييس انتقاء المرشحين وجهاز اختيار الموظّفين الجدد، وعلى الأطر التنظيمية فحص بيئتها وإجراءاتها الداخلية كي تتمكن من تصحيح المعايير والمفاهيم التي من شأنها وضع الحواجز أمام المرشحين العرب.

ويؤدّي فحص سلوكيات الحكومة إلى نتيجة مفادها أنّها تتخذ خطوات رمزيّة وتفشل في طرح حلول فعّالة للمشكلة. وتطلق الدولة تصريحات سياسية، لا تُفضي إلى نتائج ملموسة. وتتسم السياسات المطروحة بأنّها لا تعزّز بالموارد وباليات الرقابة والإشراف.

على الرغم من أنّ إسرائيل حذت حذو بعض الدول الديموقراطية (كالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا) في سنّ القوانين التي تضمن تمثيلاً مناسباً، لم تفلح بعد في إقامة المنظومات التي تضمن توفير الفرص والنتائج المتساوية. هنالك حاجة ماسّة إلى إقامة مفوضيّة للمساواة، على غرار تلك التي أقيمت في شمال أيرلندا، والتي تتمتع بالاستقلالية ويغشاء قانوني يحفظ مكانتها ونشاطها، وتنشط في القضاء على التمييز وتدعيم المساواة والفرص والتفضيل المصحح، وتراقب وتتابع تطبيق القوانين ذات الصلة.

من ناحيتي، أعتقد بضرورة إقامة لجنة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا (متقاعد) وبمشاركة عدد من أعضاء الكنيست والمختصين، كي تفحص معوقات تطبيق القوانين والقرارات، رغم مضي وقت طويل، وتطرح توصيات وطرائق عملية للتنفيذ.

